التحول في الوزن الصرفي

(دراسة تحليلية)

د. خديجة زبار الحمداني

استاذة ـ جامعة بغداد

The change in derivation
Analyze study

The summary research

In the research a remark to the change in derivation (omitting, beginning, ending) it is a spread from in derivation. The research told us that the old linguists said with warning and here we stop about some of them. The research explained that derivation (general) that linguists wrote about it and reached it is not applied for all words that have agreement among them and with derivation. There are many words away from derivation and the research stopped on them.

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أماّ بعد..

فإن موضوع بحثي هذا يندرج تحت عنوان ((التحول في الأبنية الصرفية: دراسة تحليلية))، وان اختياري لهذا الموضوع له أسباب عدة، ولكن السبب المهم من هذه الأسباب هو السؤال المتكرر لماذا يستقر الوزن الصرفي لعدد من الكلمات على ما هو عليه دون تغيير، بينما نراه مرة أخرى يحدث فيه تغير، تحت القاعدة القياسية نفسها لتلك الكلمات؟

إنّ هذا التغير الذي يحدث في الميزان الصرفي مقصود في الكلام، إذ ليست المسألة اعتباطية، بقدر ما هي ضرورة ملزمة يحتاجها المتكلم؛ إذ وجدنا عددا من الكلمات حادت عن الميزان الأصلي القياسي، وعلينا ان نتتبع لماذا حادت هذه الكلمات عن ذلك.

قبل ان نفصل الكلام على ذلك، علينا ان نحدد "الميزان الصرفي" لغة واصطلاحاً. جاء معنى الميزان في اللغة (... يقال وَزَنَ فلانٌ الدراهم وَزْناً بالميزانِ، وإذا كاله فقد وزنه أيضاً ويقال وَزَنَ الشيء اذا قدّره... الميزان العَدْل..ووازنَه عادله وقابله)[1]، نلاحظ ان معنى "الميزان" في اللغة هو المقابلة او المعادلة بين شيئين.

أمّا اصطلاحاً، فلم نجد اللغويين القدماء يضعون له حدّا في الكلام فسيبويه قد تعرض له من خلال موضوعات الكتاب، ولم يكن يقول هذه الكلمة على وزن كذا، إنّما كان يذكر انّ هذه الكلمة على بناء كذا نحو (فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية، على "فَعَلَ يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل ويكون المصدر فَعْلا والاسم فاعِلاً، فأمّا فَعَل يَفْعُل ومصدره فَقَتَل يَقْتُل قَتْلاً والاسم قاتل..وأمّا فَعَل يَفْعِل فنحو ضَرَبَ يَضْرِب ضَرْباً وهو ضاربٌ، وأمّا فَعِل يَفْعَل ومصدره والاسم فنحو لَحِسَه يَلحَسه لَحساً وهو لاحِس...)[2]، وهذا ما نجده أيضاً عند المبّرد، ولكنه يذكر أحياناً هذه الكلمة على وزن كذا نحو (ويكون المصدر على "إفْعال" وذلك قولك أكْرَم يُكْرِم إكْراماً، وأحْسَن يُحْسِن إحْساناً ويكون على "فاعلت" فيكون مستقبله على وزن مستقبل "أفْعَلت"، قبل انْ يحذف وذلك قولك: قاتل يُقاتِل، وضَاربَ يُضارِب...)[3].

---

(١) لسان العرب "وزن".

(٢) الكتاب ٥/٤ ، وينظر المصدر نفسه ١١/٤، ٤/ ١٧...الخ.

(٣) المقتضب ١/ ٧٢.

وينحو ابن السراج هذا المنحى أيضاً نحو (فَعَالة للترك والانتهاء... و"فَعَـل" للانتهـاء والترك أيضاً هذا يجيء فعله على "فَعِل يَفْعَل نحو أَجِمَ يَأْجَمُ أجَما، وسَنِق يَسِـنق سَـنَقاً...)[1]، وهذا ما يذهب اليه ابن جني أيضاً، وقد كان يقول هذه الكلمة على وزن كذا نحو (..وأمّا إن لَمْ يَقُمْ الدليل، ولم يوجد النظير فإنّكَ تحكم مع عدم النظير، وذلك كقولك الهمزة والنون من أنْدَلُس إنهما زائدتان، وان وزن الكلمة بهما "أنْفَعُل"، وإن كان مثالاً لا نظير له...)[2].

وهذا أيضاً ما نجده عند الصيمري، والزمخشري وابن يعيش[3]. وهذا الأمر لا يسـتمر، إذ إنّ هناك من اللغويين القدماء من وضع حدّاً للميزان الصرفي وجعلـه فـي بـاب مسـتقل "الرضي الاستربادي"، إذ قال: "أقول / يعني إذا أردت وزن الكلمة عبّـرت عـن الحـروف الاصول بالفاء والعين واللام، أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصـلية هـذه الحـروف الثلاثة كما تقول / ضَرَبَ على وزن فَعَلَ..)[4].

نخلص من هذا إنّ اللغويين القدماء وان لم يحدّوا الميزان الصرفي مـا عـدا الرضـي الاستربادي، إلا انّ قواعده وأحكامه كانت واضحة عندهم جداً، إذ جعلوا عددا من الحـروف تسمى بـ (الميزان الصرفي)، إذ يلتزم به قواعد وأحكاماً، ولم يخرجوا عنها، إذ هو يقابـل أي كلمة يراد وزنها في الكلام، ويكون ذلك بعدد حروفه يتشكل بحركاتها، وتـذكر فيـه أحـرف الزيادة وتقابل جذور الكلمة حروف الميزان، ويحذف من حروفه ما يحـذف منهـا، والأمـر الآخر إن حروفه لا تتأثر بالإبدال الحاصل في حروف الكلمة الموزونة، وأيضاً تتقدم حروفـه وتتأخر بحسب ما يصيب الحروف الأصول من قلب مكاني، لذلك فإنَ الميزان الصرفي عنـد اللغويين يحمل بين طياته فائدة كبيرة ، وتكمن هذه في (معرفة أصـول الكلمـات وزياداتهـا وهيأتها، وضبط حروفها من حيث الحركات والسكنات، وترتيبها- من حيث التقديم والتـأخير وما وقع فيها...تشبيهاً بالميزان الذي يستعمله أصحاب الصناعات الدقيقة في معرفـة الـوزن الدقيق للمادة التي يصنعونها ومقدار ما فيها من معدن خالص ومعدن رخـيص ولقـد سـاعد الميزان الصرفي على ضبط أعمالهم الصرفية في عدم الوقوع في الزلل الذي يمكن ان يحدث في مثل هذه الدراسات الدقيقة...)[5].

مما لاشك فيه انّ حروف الميزان الصرفي هي ثلاثة (ف، ع، ل) والسبب في اختيارهم لها انّهم وجدوا أكثر الكلمات في اللغة العربية تتكون من ثلاثة احرف، لذلك حـدّوا الميـزان

---

(١) الاصول ٣/ ٩٣.

(٢) الخصائص ١/ ١٩٩.

(٣) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٦٤ وما بعدها، شرح المفصل ٦/ ٣٦.

(٤) شرح الشافية ١/ ١٢.

(٥) أوزان الفعل ومعانيها / ٨.

الصرفي بها، اذا استدعى الأمر زادوا عليها او نقصوا منها اذا دعت الحاجة الى ذلك، فمثلاً لو أخذنا الفعل الماضي (كَتَبَ) فإنّه على وزن (فَعَلَ)، أما اذا أردنا ان نأخذ منه المضارع، فإننا نجعله على وزن (يَفْعَل – يَكْتُب)، إذ زدنا الياء على الميزان الصرفي (فَعَلَ) وهذه الزيادة المقصودة في الكلام، لأننا حولنا عن طريقها الفعل من ماضٍ الى مضارع، وكذلك لو أردنا ان نشتق من الفعل (كَتَبَ) اسم الفاعل زدنا الألف بين الكاف والتاء فتصبح الكلمة (كاتِبْ – فَاعِلْ)، وهذه الزيادة كما لاحظنا تعقبها زيادة في الميزان الصرفي، لكي نحقق الموازنة اللفظية بينهما.

إنّ الزيادة التي تحصل في الميزان الصرفي فمواقعها واضحة وثابتة في الكلام والغاية منها واحدة هي لزيادة الألفاظ ذات المعاني المختلفة، وقد تم استقصاء هذه المعاني عن طريق السماع ، قال الرضي الاستربادي: "...ليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك ان تقول مثلاً في ظَرْف أظْرَف، وفي نَصَرَ أنْصَرَ ولهذا رُدَّ على الأخفش في قياس أظنّ وأحْسَبَ وأخَالَ على أعْلَمَ وأَرَى وكذا لا تقول – نصّر ولا دخّل وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كلّ باب الى سماع اللفظ المعين وكذلك استعماله في المعنى المعين، فكما ان لفظ أذْهَبَ وأدْخَلَ يحتاج فيه الى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً، فليس لك ان تستعمل أذْهَبَ بمعنى أزَالَ او عرّض للذهاب او نحو ذلك.."[1].

والزيادة في أية كلمة كما ذكرنا سابقاً تؤدي الى زيادة في الميزان الصرفي، والألفاظ التي تحصل بها الزيادة واضحة المعالم في الكلام، إذ انّها ثابتة الأوزان، ولكن الذي يهمنا هو التحّول الذي يحصل أحياناً في الميزان، وما ينتج عن هذا التحول، لأنّ الميزان الصرفي كما ذكرناه سابقاً لا يستمر على وتيرة واحدة، إذ انّ مقتضيات معينة تجعله يتحول من حال الى حال آخر بحسب ما يعتري الكلمة من تغيّر، وهذه المسألة قد لمسناها في عدد من الكلمات إذ لا يوجد تناسب بين الميزان الأصلي للكلمة الذي سنه اللغويون القدماء والكلمة نفسها وهذه المسألة قد استوقفتني كثيراً لأنها ظاهرة تستحق الوقوف عليها ولاسيما إذا بحثنا عن أسباب ذلك، لأنّ عدم حصول الموافقة بين الوزن الأصلي للكلمة نفسها الشائعة الاستعمال في الكلام، لم يكن اعتباطياً بقدر ما هو حاجة أساسية ألمت بتلك الكلمة لتجعلها كلمة سهلة التداول والاستعمال، وقد حاولت استقصاء عدد من هذه الأبنية التي حادت عن أوزانها الأصلية ودراستها دراسة مفصلة لنعرف من جرّاء ذلك أسباب هذه الظاهرة وهذه الأبنية هي:

---

(١) شرح الشافية ١/ ٨٤-٨٥.

١ - مضارع الفعل المثالي "الواوي"

مما لا شك فيه انّ للفعل الثلاثي المجرد في الكلام ستة أبواب تندرج تحتها ضوابط متعددة تنتظم في خلالها الأفعال في الكلام، الذي استوقفني من هذه الأبواب (الباب الثاني – فَعَل – يَفْعِل) وقد اندرجت تحته عدة ضوابط لتأخذ من خلالها الأفعال مجالها في الكلام، ومن هذه الضوابط التي تستدعي الوقوف هو انّ كلّ فعل "واوي الفاء" كان من هذا الباب قال ابن عصفور (فإن كان معتل الفاء بالواو فإنّ مضارعه أبداً على (يَفْعِل) بكسر العين نحو (وَعَد – يَعِدْ) و (وَزَن – يَزِنْ) وتحذف الواو لوقعها بين ياء وكسرة في يَعِد ثم تُحمل في (أَعِد ونَعِد وتَعِد..)[١].

انّ هذا الذي ذكره ابن عصفور يمثل القاعدة العامة لهذا (الفعل) ، إذ انّ أصل هذه الأفعال على وفق القياس العام لها هو انّ الفعل (وَصَلَ على زِنَة (فَعَل) ، وانّ الأصل في مضارعه هو (يَوْصِل – يَفْعِل)، فنلاحظ انّ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنّه الأقدمون والفعل المضارع لكنه توافق لا يستمر، لأنّ الفعل سيكون ثقيلاً في النطق فأدى ذلك الى حذف الواو من الفعل المضارع. قال سيبويه: "... فلمّا كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا ياجل ، وييجَلُ، كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب الى يَفْعِل، فلما صرفوه اليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذْ كرهوها مع ياء فحذفوها، كأنّهم إنّما يحذفونها من يَفْعِل..."[٢]، وقال المبرد: "اعلم ان هذه الواو إذا كان الفعل على "يَفْعِل" سقطت من المضارع وذلك قولك (وَعَدَ يَعِدْ ووَجَدَ يَجِدْ ووَسَمَ يَسِم) وسقوطها لأنّها وقعت موقع تمتنع فيه الواوات، وذلك انّها بين ياءٍ وكسرة، وجُعِلت حروف المضارع الأخر توابِعَ للياءِ، لئلا يختلف الباب، ولأنّه يلزم الحروف ما لزم حرفاً منها، إذ كان مجازُها واحداً..."[٣].

نلاحظ من الذي ذكره اللغويون انّ حذف الواو من مضارع الفعل المثالي هو مقصود، إذ لو جعلنا الفعل (وَصَل) على (يَفْعِل) لكانت النتيجة (يَوْصِل) إذ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنّه الأقدمون والفعل المضارع ولكن هذا التوافق لا يستمر كما ذكرنا، لأنّ الفعل سيكون ثقيلاً في النطق، لصعوبة الانتقال من فتحة الى كسرة وبينهما واو ساكنة وهذا الحذف في الكلمة الأصلية يؤدي الى الحذف في الميزان الصرفي، إذ ان الذي حذف من الفعل، يقابل حرف الفاء في الميزان الصرفي الأصلي للكلمة، بحسب المخطط الآتي:

---

(١) الممتع في التصريف ١/ ١٧٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٥٢-٥٣.

(٣) المقتضب ١/ ٨٨.

فَعَل – وَصَل – يَفْعِل – يَوْصِل ⟵ تحذف الواو، للسبب السابق الذي ذكرناه وهي تقابل الفاء، فتصبح الكلمة (يَصِل) ويكون وزن الكلمة بعد ذلك (يَعِل).

إنّ هذا الحذف الذي طرأ على الفعل ويعقبه الحذف أيضاً في الميزان الصرفي، لم يؤثر على الفعل من حيث نسبته الى بابه، إذ يبقى على ما هو عليه. وهذا الأمر لا يستمر، ذلك انّ الفعل المثالي ان كانت لامه حرفاً حلقياً تغيّر بابه فيأتي من (الباب الثالث – فَعَل – يَفْعَل "نحو وَدَع يَدَع ووَضَع يَضَعْ و وَقَعْ يَقَع..الخ ، قال الرضي الاستربادي: "وأما وَهَبَ يَهِبُ ووَضَعَ يَضَعُ ووَقَعَ يَقَعُ ووَلَغَ يَلَغُ فالأصل فيها كسر عين المضارع، وكذلك وَسِع يَسَع و وَطِئ يَطَأ، فحذف الواو، ثم فتح العين لحرف الحلق..."[1]. أي انّ الفعل مثلاً (وَضَع) هو في الأصل من الباب الثاني (فَعَل - يَفْعِل) حسب المخطط الآتي:

فَعَل – وَضَع / يَفْعِل – يَوْضِع ⟵ تحذف الواو لثقلها – يَضِعُ، ثم تقلب الكسرة فتحة يَضَعُ فيصبح الميزان الصرفي للفعل هو (يَعَل)، لأنّها ثقيلة مع أحرف الحلق. قال سيبويه: " وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سَفلت في الحلق فكرهوا ان يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وانّما الحركات من الألف والياء والواو وكذلك حركوهن اذكنّ عيناتٍ، ولم يَفْعَل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنّهما من الحروف التي ارتفعت والحروف المرتفعة حيّز على حدة، فإنّما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفع وكُره ان يتناول للذي سفل حركةٌ من هذا الحيز..."[2].

نلاحظ انّ الحذف الذي حصل للفعل المثالي الذي ينتهي بأحد أحرف الحلق، وكذلك التبدل في حركة العين من الكسرة الى الفتحة لم يكن اعتباطاً بقدر ارتباطه بعملية نطق الفعل، إذ انّ هذا الحذف والتبدل في الحركات، قد نتج عنه فعل سهل النطق وانّ أخرجه من بابه الأصلي الذي هو (الباب الثاني) وجعله تابعاً الى الباب الثالث.

٢ - اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف

ان اسم المفعول في الكلام يأتي قياساً مطرداً على زنة (مَفْعُول) لكل فعل ثلاثي سواء أكان فعلاً ثلاثياً صحيحاً ام معتلاً (قُتِل – مَقْتول – كُتِب – مَكْتُوب...الخ)، إذ نلاحظ من خلال هذه الأمثلة ان التوافق حاصل بين الميزان الصرفي (مَفْعُول) والكلمات ، سواء في الحروف أم في الحركات، ولكن هذا الثبات في الميزان الصرفي لا يستمر، إذ يعترضه بعض التحوّل ولاسيما في الفعل الأجوف بنوعية (الواوي والبائي). وهذا التحول مقصود في الكلام على ما نحو سيظهر لنا من خلال الكلام على ذلك، فالفعل الأجوف (الواوي)، عندما يشتق منه اسم

---

(١) شرح الشافية ١/ ١٣٠.

(٢) الكتاب ٤/ ١٠١.

المفعول تكون لغة النقص في الميزان الصرفي هي الفصيحة وأما لغة التمام فتأتي بالمرتبة الثانية من حيث الفصاحة لأنّ لغة النقص تنسب الى بني حجار ولغة التمام تنسب الى بني تميم جاء في اللسان (... ويقال –صُنت الشيء أصُونه – فهو مَصُون... وثوبٌ مَصُون على النقص ومَصْوون على التمام الأخيرة نادرة ، وهي تميمة)[١].

ومما لا شك فيه انّ لغة التمام وهي الأقل فصاحة، متوافقة مع الميزان الصرفي نحو صَنَ- صَوَن – مَصْوُون – مَفْعُول او بَاع – مَبْيُوع ...الخ. أما لغة النقص فليس الأمر كذلك، إذ حدث خلاف بين اللغويين في تقدير "الميزان الصرفي" النهائي للكلمة. قال سيبويه: " ويعتلُّ مَفْعُول كما اعتلّ فُعِلَ ، لأن الاسم على فُعِل مَفْعُول، كما انّ الاسم على فَعَل فَاعِل فتقول: مَزُوْر ومَصُوْغ، وإنما كان الأصل مَزْوُور، فاسكنوا الواو الأولى، كما اسكنوا في يَفْعَل وفَعَل وحذفت واو مفعول لأنّه لا يلتقي ساكنان..."[٢]. فعلى مذهب سيبويه انّ المحذوف (الواو الزائدة) أي واو (مفعول) والزائد أحق بالحذف من الأصلي ثم تضم عين الكلمة لمناسبة الواو وعليه فان وزن اسم المفعول بعد الحذف يكون على (مَفُعْل) على وفق المخطط الآتي:

قَال – قُوِل – مَفْعُول – مَقْوَول ⟵ إعلال بالتسكين بين القاف والواو ⟵ مَقُوْول – التقاء الساكنين ⟵ حذف واو مفعول ⟵ مَقُوْل لانّ الواو الثانية تمثل عين الكلمة.

أمّا الأخفش فيرى انّ الواو الأولى هي المحذوفة وهي عين الكلمة، ثم ضمّت الكلمة لمجانسة الواو. قال المبرد: " وأمّا الأخفش فكان يقول: المحذوفة عين الفعل، لأنّه إذا التقى ساكنان حذف الأول لالتقاء الساكنين"[٣].

نلاحظ من كلام الأخفش ان الوزن الصرفي النهائي للكلمة يكون على زنة (مَقُوْل) من هذا ان وزنين قد نتجا من لغة النقص (مَفُعْل) وينسب الى سيبويه و (مَفُول) وينسب الى الأخفش، ومهما يكن من أمر، فإننا نلاحظ ان الميزان الصرفي تحول من التمام الى النقص، وهو تحوّل مقصود في الكلام لأنّ لغة التمام في الميزان الصرفي على لهجة بني تميم ستكون ثقيلة على اللسان وهذا النقل ناتج من ضم (واو مفعول)، ثم تليها (واو الصيغة)، وهذا الثقل جعلهم يحذفون إحدى الواوين، بعد تسكين الواو الأولى.

ولم يقتصر الخلاف في التغيّر الحادث في الميزان الصرفي على الفعل الأجوف الواوي، بل نلمسه أيضاً في الأجوف اليائي فسيبويه يذهب الى انّ المحذوف هو (واو الصيغة). قال سيبويه: "وتقول في الياء – مَبِيْع ومَهِيْب، أُسكنت العين وأُذهبت واو مَفْعُول،

---

(١) لسان العرب "صون".

(٢) الكتاب ٤/ ٣٤٨.

(٣) المقتضب ١/ ١٠٠، وينظر المنصف ١/ ٢٨٧- ٢٨٨ ، وشرح الشافية ٣/ ١٤٧.

لأنه لا يلتقي ساكنان وجُعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلها تابعة في بِـيْضٍ وكـان ذلك أخفّ عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للصفة فصار هذا الوجه عندهم إذ كـان من كلامهم ان يقلبوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة، والواو الى الياء لشـبهها بالألف وذلك قولهم مَشُوب ومَشِيب ، وغار مَنُول ومَنِيل مَلُـوم ومَلـيم..."[1]، إذ يكـون وزن الصيغة على رأي سيبويه (مَفِعْل) حسب المخطط الآتي:

باع – بيع ⟵ مَبْيُوع ⟵ إعلال بالتسكين ⟵ مَبُيْـوْع – التقـاء السـاكنين – تحذف واو مفعول – مَبِيع، ثم تقلب الضمة الى كسرة لتحقيق المجانسة لكي لا يحصل إعـلال بالياء بقلبها الى واو لسكونها وانضمام ما قبلها فيكون الميزان الصـرفي النهـائي علـى رأي سيبويه هو (مَفِعْل) أما الأخفش فقد كان يحذف الساكن الأول أي عين الصيغة. قـال الرضـي الاستربادي: "وأما الأخفش فانّه يحذف الساكن الأول في الواوي واليائي، كما هو قياس التقـاء الساكنين، فقيل له – فينبغي ان يبقى عندك مّبُوع، فما هذه الباء في مبيع فقـال – لمـا نقلـت الضمة الى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء ثم حذفت الياء للساكنين ثم قلبت الواو ياء للكسرة..."[2]. نلاحظ من ذلك كما ذكرناه سابقاً ان الأخفش يرى ان المحذوف هـو عين الكلمة، وذلك يكون وزن الصيغة النهائية على رأيه هو (مَفِيل).

نلاحظ من الخلاف في الفعلين ان الميزان الصرفي قد طرأ عليه تغيّر، إذ انتقـل مـن حالة الثبات الى التحول وهذا التحول فيه خلاف بين اللغويين، فالأجوف الواوي تعـد ان لغـة النقص فيه هي الأحسن، لأن لغة التمام ثقيلة في النطق أما الأجوف اليائي، فاعتماد لغة التمام فيه وان كانت سهلة في النطق إلاّ إنها ليست لغة فصيحة، وإنما اللهجة الفصيحة هـي لهجـة بني حجاز.

٣- صيغة (فَيْعِل) والخلاف في حركة عينها

لقد ذهب الخليل على ان صيغة (فَيْعِل) تكون مكسورة العين ووافقه سيبويه فـي ذلـك وذهب بعضهم الى أنّها مفتوحة العين (فَيْعَل). قال سيبويه: " وكـان الخليـل يقـول – سَـيّدٌ (فَيْعِل)، وأن لم يكن (فَيْعِل) في غير المعتل لأنّهم يخصّون المعتل بالبناء لا يخصّون غيره من المعتل... وقد قال غيره – هو (فَيْعَل) لأنه ليس من غير المعتـل (فَيْعِـل) ، وقـالوا غُيّـرَت الحركة، لأنّ الحركة قد تقلب اذا غيّر الاسم إلا تراهم قالوا – بِصْرِيّ.. وقالوا دُهرِيّ، فكـذلك غيروا حركة فَيْعَل..."[3].

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٨.

(٢) شرح الشافية ٣/ ١٤٧.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٦٥.

نلاحظ من كلام سيبويه انّه يذهب الى انّ (فَيْعِل) يكون بناء خاصاً للصفة المشبهة من الأجوف، أما (فَيْعَل) بفتح العين فلا يكون إلا في الصحيح سواء أكان البناء صفة ام اسماً. قال الرضي الاستربادي: "...وفَيْعِل لا يكون إلاّ في الأجوف كالسَّيِّد والميِّت والجيِّد والبيِّن، فَيْعَل – بفتح العين- لا يكون إلاّ في الصحيح العين اسماً كان او صفة، كالشَّيْلَم والغَيْلَم والنَّيْرَب والصَّيْرَف، وقد جاء حرف واحد في المعتل بالفتح، قال: "ما بال عَيْني كالشَّعِيب العَيَّن[1]..."[2].

امّا ابن الانباري، فقد ذكر انّ هناك ثلاثة أوزان لصيغة (فَيْعَل) هي (فَعْيَل) و (فَيْعِل) و (فَيْعَل). قال: "ذهب الكوفيون الى ان وزن "سيّد وهيّن وميّت" في الاصل على (فَعِيْل) نحو سَوِيْد وهَوِيْن ومَوِيْت، وذهب البصريون الى ان وزنة (فَعْلِ) –بكسر العين وذهب قوم الى ان وزنه في الأصل على "فَيْعَل بفتح العين..."[3].

اصبح للفظة "سيّد" ثلاثة اوزان، الأول ينسب الى الكوفيين ويكون على زنة (فَعِيْل) على اعتبار ان اصلها "سَوُد" ثم جعلت على زنة (فَعِيْل) فكانت النتيجة "سَوِيْد" فأرادوا ان يعلّوا عين الفعل كما اعلّت في "سادَ يَسُد" إذ قدّموا الياء الساكنة على الواو المتحركة فانقلبت الواو ياء، وذلك لأن الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء فيكون "سَيْيِد" ، ثم أدغمت الياء ان فكانت "سَيِّد"[4].

أما الوزن الثاني ، فهو (فَيْعِل)، والذي ينسب الى البصريين، إذ جعلت "سود" على زنة (فَيْعِل) فتكون "سَيْوِد" ثم قلبت الواو ياء للعلة التي ذكرناها سابقاً فتكون "سَيْيِد" ثم أدغمت الياءان.

ونحن نميل الى رأي البصريين من انّ أصل سيد هو "فَيْعِل) لأنها جارية على القياس دون حدوث قلب مكاني بين أحرف الكلمة من اجل الوصول الى الصيغة النهائية للكلمة.

اما الوزن الأخير فهو (فَيْعَل) الذي ذكره سيبويه لبعض الناس بفتح العين، وعندنا انّ (فَيْعَل) للمعتل سواء أكانت العين بالفتح ام بالكسر فإنّها لا تؤثر في محض الصيغة ففي الحالتين يحدث إعلال في الصيغة ويؤدي الى قلب الواو ياء اعتماداً على ما قاله الصرفيون من ان الياء والواو اذا اجتمعا في كلمة واحدة، وكانت الأولى ساكنة قلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء لسكون الأولى وتحرك الثانية.

---

(١) قائلة رؤية، ينظر شرح الشافية ١/ ١٥٠.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٤٩- ١٥٠.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٦٩.

(٤) ينظر الانصاف ٢/ ٤٦٩.

اما (فَيْعَل) بالفتح فإنها لا تأتي إلا في الصحيح نحو (...ويقال فلان لا يحسن صرف الكلام، أي فصل بعضه عن بعض، وهو من صَرْف الدراهم وقيل لمن يميّز صَيْرَف...)[1] ، و ("النَّيْرَب" الرجل الجليد، ورجل نَيْرب وذو نَيْرب أي ذو شرّ ونَميمَة)[2].

ولم تذكر الكتب اللغوية سبب ذلك، ونرى ان سبب ذلك أي فتح عين صيغة (فَيْعَل) في الصحيح هو ان كسرها يؤدي الى حدوث ثقل في نطقها من جراء كسرها، لصعوبة الانتقال من الفتح الى الكسر وبينها ياء ساكنة.

٤ - مصدر الفعل المعتل العين غير الثلاثي المبدوء بهمزة قطع

مما لا شك فيه ان مصادر الأفعال غير الثلاثية هي قياسية بحتة، ولا يشكل المسموع فيها إلا قليلاً، من ذلك انّ الفعل غير الثلاثي على وزن (أفْعَل – يُفْعِل) فان القياس العام له يكون بكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره. قال سيبويه: "هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة- فالمصدر على أفْعَلت إفْعَالاً ابداً وذلك قولك- أعْطَيْتُ إعْطاء وأخْرَجت إخْراج..."[3]، يلاحظ من كلام سيبويه ان القياس واحد لجميع الأفعال غير الثلاثية التي تبدأ بهمزة قطع نحو "أكْرَم – يُكْرِم – إكْراماً" أي ان الميزان الصرفي النهائي للمصدر هو (إفْعَال). ولكن علينا ان نسأل السؤال الآتي: هل يستقر هذا الوزن على ما هو عليه لكلّ فعل غير ثلاثي يبدأ بهمزة قطع ام يصيبه بعض التحوّل؟ مما لا شك فيه انّ هذا الوزن (إفْعَال) لا ينطبق على الأفعال غير الثلاثية المعتلة العين، إذ لو طبقنا هذا الوزن على أي فعل معتل العين يبدأ بهمزة قطع، لأدى ذلك الى تغير في الوزن نفسه إذ ينتج من جراء ذلك ميزان آخر، فلو أخذنا الفعل "أصاب" والألف فيه منقلبة عن "واو" إذ أصل الفعل "أصْوَب" فيحدث فيه إعلال بالتسكين فيكون الفعل بعد ذلك "أصَوْب"، ثم حدث بعد ذلك إعلال بالواو لتحرك ما قبلها بالفتح ومصدره على القياس العام (إفْعَال) هو "إصْواب" ثم يحصل أيضاً في المصدر إعلال بالتسكين بين "الصاد" و "الواو" إذ تنقل الفتحة الى الصاد والسكون الى الواو "إصَوْاب" ثم تقلب الواو الى الألف لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فكانت النتيجة "إصَاْاب"، ثم تحذف إحدى الألفين نتيجة لالتقاء الساكنين ويعوض عنها بـ "التاء" فكان المصدر النهائي للفعل هو "إصَابة".

نلاحظ من هذا ان الميزان الصرفي، قد أصابه بعض التغير، وهذا أدى الى تغير الميزان الصرفي إذ ينتج ميزان جديد نتيجة حذف الألف، وقد اختلف الصرفيون في الألف

---

(١) لسان العرب "صرف".

(٢) لسان العرب "ترب".

(٣) الكتاب ٤/ ٧٨، وينظر التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٧٢.

المحذوفة، فقد ذهب الخليل وسيبويه الى انّ ألف المصدر هي المحذوفة، فقد ذهب الخليل وسيبويه الى ان ألف المصدر هي المحذوفة، لأنها زائدة، قال سيبويه: "فأما الإقامة والاستقامة فإنّما اعتلّتا كما اعتلّت أفعالها لأنّ لزوم الاستِفْعال والأفْعَال لاستَفْعَل وأفْعَل، كلزوم يَستَفْعِل ويُفْعِل لهما ولو كانت تُفارقان كما تُفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتمّت كما تتم فعول منهما ونحوه..."[١]، وقال المبرد: "فان بنيت منه مصدراً قلت – إقامة وإرادة ولإبانة، وكان الأصل إقْوَامة، وإبْيَانة، ولكنّك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل، فطرحت حركة الواو او الياء على ما قبلها، فصارت ألفاً، لأنها كانت مفتوحة، والى جانبها ألف الأفعال فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، فأما سيبويه والخليل فيقولان – المحذوفة الزائدة..."[٢]. نستنتج من هذا ان الخليل وسيبويه يذهبان الى ان وزن مصدر الفعل المعتل العين المبدوء بهمزة قطع يكون على زنة "إفَعْلَة" على اعتبار ان الذي حذف من المصدر هو "ألف المصدر".

اما الأخفش ويؤيده في ذلك الفراء والزمخشري[٣] فيذهبون الى ان الألف التي هي عين الفعل هي المحذوفة. قال الرضي الاستربادي: "وقوله في الإقامة والاستقامة هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه الى ما قبله وضابطه ما ذكرناه قبل من كونه مصدراً قياسياً مساوياً لفعله في ثبوت المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الأَقامة والأَبانة مذهب الاخفش وعند الخليل وسيبويه ان المحذوفة هي الزائدة، كما قالا في واو مفعول الأخفش أولى قياساً على غيره مما التقى فيه ساكناً..."[٤]. فعلى ما ذهب هؤلاء اللغويون فانّ المحصلة النهائية للوزن الصرفي للمصدر على وزن "إفالة" ، وان الألف التي تمثل العين هي المحذوفة.

نخلص من هذا الإعلال الذي يحصل في المصدر السابق الذكر والذي أدى الى الحذف في الميزان الصرفي قد نتج عنه وزنان (إفْعَلة وإفَالَة) ، ففي الوزن الأول ظهر ان المحذوف عين الفعل وفي الثاني ألف المصدر وان نستبعده لأن ألف المصدر لها خصوصية معينة في الميزان الصرفي، لأنّها من العناصر الرئيسة التي جعلت الفعل يتحول الى مصدر، وانّ هذا الحذف له غاية مهمة جداً وهو لتحقيق الخفة الصوتية من نطق هذا المصدر وأمثاله لأنه لو بقي المصدر على ما هو عليه من غير حذف لأدى ذلك الى صعوبة الانتقال من الكسر الى الفتح وبينهما السكون، فتخلصنا من هذا الثقل عن طريق الإعلال بـ "التسكين"، وأدى هذا الى

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٥٤- ٣٥٥.

(٢) المقتضب ١/ ١٠٤- ١٠٥.

(٣) ينظر التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٧٦، وشرح المفصل ٦/ ٥٨.

(٤) شرح الشافية ٣/ ١٥١.

حدوث تغير في الميزان الصرفي، لأن الوزن الأصلي هو (إفْعَال) اما الوزن الجديد فهو اما (إفَابة) او (إفَعْلة).

٥ - جمع القلة للاسم الناقص "الواوي واليائي"

ان جموع القلة في الكلام لها أربعة أوزان. قال سيبويه: "واعلم انّ لأدنى العدد أبنية هي مختصة به وهي له في الأصل، وربما شَركه فيه الأكثر كما أنّ الأدنى ربما شَرِك الأكثر فأبنية أدنى العدد (أفْعُل)، نحو أكْلُب وأكْعُب و (أفْعَال) نحو أجْمال وأعدال وأحْمال و (أفْعِلة) نحو "أجْرِبةٍ وأنْصِبة وأغْرِبة" و"فِعْلة" نحو غِلْمَة وصِبْيَة وفِتْية وإخْوَة وولِدة..."[١].

ومما لاشك فيه ان لكل من هذه الجموع ضوابطه الخاصة التي تتدرج تحته لكي نصل من خلال ذلك الى الجمع القياسي الخاص لكل مفردة في الكلام ففي الوزن الأول لجموع القلة الذي هو (أَفْعُل) تتدرج تحته عدّة ضوابط ومن هذه الضوابط ان يكون الاسم المراد جمعه جمع قلة على زنة (أفْعُل) صحيح الفاء والعين غير مضعف على وزن (فَعْل) نحو "كَلْب أكْلُب، ونَسْر أنْسُر"[٢]، يبعد عن هذا القياس ما كان معتل الأول والثاني والمضعف، ويدخل فيه ما كان معتل الآخر أي الاسم المنقوص، ولكي يبقى السؤال الآتي: هل يبقى الوزن الصرفي (أَفْعُل) على ما هو عليه ان كان الاسم ثلاثياً ناقصاً على زنة (فَعْل)؟

بطبيعة الحال ان الوزن الصرفي لا يستقر على ما هو عليه، إذ تحول حركة عين الصيغة من الضمة الى الكسرة. قال ابن جني: "وأما تشبيهه (اليَمى بأدلٍ) فمن قبل ان أصل "اليمى – اليَمو" فانقلبت الواو ياء، لانكسار ما قبلها وكذلك "أدْلٍ –أدْلُو" لأنها (أفْعُل) فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً مضموماً ما قبلها، فصارت في التقدير "أدْلِيُ"، ثم أبدلت من الضّمة في اللام كسرة لتصح اللام ، فصارت "أدْلي" ثم عمل بها ما عمل بـ "غاز" ونحوه، فإنما جمع بين "اليمى، وأدْلٍ، لانقلاب لاميهما"[٣].

استنتج من كلام ابن جني ان هذا التحول من حركة عين الميزان الصرفي (أفعل) كان مقصوداً، حسب المخطط الحالي:

١ - كلمة "دَلُو ← أفْعُل ← أدْلُوُ ← تقلب الواو الى ياء لتطرفها وضم ما قبلها ← أدْلُي ← ثم تقلب الضمة الى كسرة لتحقيق المجانسة الصوتية، فتكون المحصلة النهائية للكلمة "أدْلِي على وزن "أفْعِل".

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٠.

(٢) ينظر المهذب في علم التصريف / ١٨٣.

(٣) المنصف ٢/ ١٠٢.

٢- كلمة "ظبي" ← أفْعُل ← أظْبي ← تقلب الضمة الى كسرة لتحقيق المجانسة الصوتية فتكون المحصلة النهائية للكلمة "أظْبِي" ثم حذفت الياء منهما وتستعملان استعمال قاضٍ في الكلامِ.

٦- فعل الأمر من الفعل الأجوف "اليائي والواوي"

مما لاشك فيه انّ فعل الأمر يأتي على ثلاثة أوزان في الكلام هي (أفْعِل) و (أفْعُل) و (افْعُل) نحو "كَتَبَ – يَكْتُبُ – اكْتُبْ و ضَرَبَ – يَضْرِب – اضْرِب وعَلِم – يَعْلَم - اعْلَم، نلاحظ اذا كان الفعل صحيح الأحرف، فإن التوافق حاصل بين الفعل وأحرف الميزان، وهو توافق لا يستمر ولاسيما إذا كان الفعل أجوفاً يائياً او واوياً، إذ يحصل نقص في الميزان الصرفي. قال ابن جني: "...فالمطرد في بابه نحو قولك اذا أمَرت من "قام وخاف، وباع – قُمْ وخَفْ وبِعْ" فهذا لا ينكسر في بابه واصله "أقْوُم ، أخْوَف، أبْيِع" فنقلت الحركة من العين الى الفاء وحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها، وسقطت العين لسكونها وسكون اللام، فإذا قيل لك: مَثّل هذه الأشياء من الفعل، مثّلت أصولها لأن هذا التغيير الذي فيها مطرد لا ينكسر، فنقول في "قُمْ: أفْعُل، وفي خَفْ أفْعَل، وفي بِع: فِلْ..."[١].

نستخلص من كلام ابن جني، إنّ عدم حصول التوافق بين الميزان الصرفي لفعل الأمر، والفعل الأجوف، كان له ما يسوغه، لأننا لو جعلنا الفعل "قالَ" على زنة (أفْعُلْ) على اعتبار ان قام أصل الألف فيها هي واو لكانت النتيجة "أقْوُمْ" وهو ثقيل على اللسان، فنتخلص من هذا الثقل، وذلك عن طريق الإعلال بالتسكين بين القاف والواو "اقُوْمْ" ويؤدي هذا الى التقاء الساكنين، فتحذف الواو لأنّها حرف علة "أقُمْ" وبما ان ما بعد همزة الوصل أصبح متحركاً، فقد انتفت الحاجة إليها فتحذف "قُمْ" فيصبح وزن الفعل بعد ذلك "قُلْ".

والأمر نفسه يحدث مع الفعل الأجوف المفتوح العين "خَاف": خافَ – خَوَف – أفْعَل ← أخْوَف ← أخْوَفْ ← أخَفْ ← خَفْ ← "فَلْ".

وكذلك يكون الفعل الأجوف اليائي المكسور العين "باع" ← بَيْع ← افْعِلْ ← أبْيِعْ ← إبْيِع ← بِعْ ← "فِلْ".

نلاحظ انّ هذا التحول الذي حصل في الميزان الصرفي لفعل الأمر من الأجوف، كان مقصوداً لأنه لو بقي على ما هو عليه من الثبات لأدى الى التكلم بأفعال ثقيلة على اللسان. ولكي نتخلص من هذا الثقل ادى الى تغير في وزنه.

---

(١) المنصف ٢/ ١٠٨.

٧- صيغة "فَيْعَلُولة" للفعل الأجوف، وتغيّر هذا الوزن للأفعال نفسها

مما لا شك فيه انّ صيغة (فَيْعَلولة) من المصادر التي ليست قياسية في الكلام، إذ تعد من المصادر المسموعة في الأفعال الثلاثية المعتلة العين "فَعَل – يَفْعُل" و "فَعَل – يَفْعِل" نحو "كان – كَيْنُونة" وقاد قَيْدودة، قال سيبويه: "وكان الخليل يقول سيّد "فَيْعِل" وانْ لم يكن (فَيْعِل) في غير المعتل لأنّهُم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتلّ، ألا تراهم قالوا كَيْنونةٌ والقَيْدود، لأنه الطويل في غير السماء، وانّما هو من قادَ يقود ألا ترى انّك تقول جمل مُنْقَاد وأقْوَد فأصلها (فَيْعَلُولة) وليس في غير المعتل (فَيْعَلول) مصدراً"[١]. إن مصادر الأفعال المعتلة العين على زنة (فَيْعَلُولة) قد طرأ عليها بعض التغيّر، وقد وضحه المبرد إذ قال: "ويكون في المعتل منه بناء لا يوجد مثله في الصحيح، وذلك انّك لا تجد مصدراً على (فَيْعَلولة) إلا في المعتل وذلك شاخَ شَيْخُوخة، وصار صَيْرُورة وكان كَيْنُونة، إنما كان الأصل كَيَّنُونة وصَيَّرورة، وشَيَّخُوخة وكان قبل الإدغام كَيْوَنُونة، ولكن لما كثر العدد ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف"[٢].

فالمبرد يرى أننّا لو جعلنا الفعل "كان" على زنة (فَيْعَلُولة) لكانت النتيجة (كَيْوَنُونة)، وبما ان الواو متحركة والياء ساكنة قلبت الواو ياء فتكون الصيغة "كَيْيَنُونة" ثم تدغم الياءان فتكون المحصلة النهائية "كَيَّنُونة" ثم تحذف الياء المتحركة فتصبح الكلمة "كَيْنُونة"، فيكون وزن الكلمة قبل الحذف (فَيْعَلولة) ووزنها بعد الحذف (فَيْلُولة) لأن المحذوف عين الكلمة.

أمّا الفراء فقد خالف الخليل وسيبويه والمبّرد في وزن هذه الأفعال إذ يرى ان وزنها هو (فُعْلُولة) بضم الفاء وسكون العين وضم اللام. قال ابن جني: "ذهب الفرّاء الى انّ هذه المصادر، إنّما جاءت بالياء، لأنها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في اكثر الأمر نحو: صار وصَيْرُورة وسار سَيْرورة وطار طَيْرورة وبان بَيْنُونة ونحو ذلك، فأجْرِيَت "كَيْنُونة وقَيْدودة" مجرى "سَيْرورة" فقيلت بالياء حملاً على بنات الياء. قال كما قالوا: شكوتة شِكاية، فقلبوا الواو ياء لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء...قال وأصل (فَعْلولة) هنا (فُعْلولة) بضم الفاء، ولكنهم كرهوا ان تنقلب الياء في صُيْرورة وطُيْرورة ونحوهما لانضمام ما قبلها، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مجرى بنات الياء لأنّها داخلة عليها..."[٣]. وقد رفض ابن جني ما ذهب إليه الفراء ، إذ قال: " وهذا عند أصحابنا مذهب واهٍ جداً لأن الضرورة تدعو الى فتح الفاء لتصح العين"[٤].

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٦٥.

(٢) المقتضب ٢/ ١٢٦.

(٣) المنصف ٢/ ١٣.

(٤) المصدر نفسه

أما الأخفش وابن خالويه فقد ذهبا الى ان وزن هذه الأفعال هو (فَيْعُولة)[1].

نخلص مما ذهبنا اليه، ان هذه الكلمات قد أصبح لها ثلاثة أوزان مختلفة فيما بينها هي:

أ- (فَيْعَلولة) – ذكرنا انّ يكون وزنه (فَيْلوُلة) بعد التخفيف، وهذا ينسب الى الخليل وسيبويه والمبرّد.

ب- (فُعْلُولة) او (فَعْلوُلة) وهذا ينسب الى الفراء.

ت- (فَيْعُولة) وهذا ينسب الى الأخفش وابن خالويه.

نرى من هذه الآراء ان كلام الفرّاء دقيق جداً في التعبير عن الصيغة، إذ عنده ان "صَيْرُرة"، في الأصل بضم الفاء، وإنّما فتحت الفاء كي لا تنقلب الياء واواً، وأما ما ذهب اليه الخليل وسيبويه فهو أصوب لما نطقت به العرب من كلمات، إذ كانت الكلمات والوزن متوافقة باستثناء التغيير الذي طرأ عليها وقد ذكرناه سابقاً.

أما قول الأخفش وابن خالويه فمرفوض، لأننا لا نراه يصدق على المصادر التي ذكرت سابقاً، إذ لو أخذنا الفعل "كان" وجعلناه على زنة (فَيْعُولة) لكانت النتيجة "كَيْوُوْنة" ثم تقلب الواو ياء، ثم تدغم الياءان، فتكون المحصلة النهائية "كَيُّونة" ونراها بعيدة وثقيلة عن الأصل الذي نطقت به العرب، ويقال الشيء نفسه مع الفعل "صار" إذ لو جعلناه على زنة (فَيْعُولة) لكانت المحصلة "صَيْيُوُرة" ثم "صَيُّورة" وهذا بعيد جداً، لأن الصيغة ثقيلة، فـ (فَيْعُولة) لا يوازن "كَيْنُونة" لأن النون تقابل اللام والعين محذوفة، فالأقرب الى وزن الكلمة هو (فَيْلوُلة).

٨- الميزان الصرفي لمصدر المرّة، وما يصيبه من تحول

لقد ذهب اللغويون انّ مصدر المرة من الفعل الثلاثي يكون على (فَعْلة). قال سيبويه: "وإذا أردت المرّة من الفعل جئت به ابدأ على (فَعْلَة) على الأصل لأن الأصل فَعْل..."[2]. امّا الرضي فإنّه يوافق سيبويه ويخالف ابن الحاجب فيما ذهب اليه، لأنّه يرى انّ الفعل الثلاثي اذا لم يكن مصدره مختوماً بـ "التاء" فانّ المرّة منه يبنى على (فَعْلَة)، أما اذا كان مختوماً بـ (التاء) فإنّه يستعمل للمرة بلا تغيير وهذا الأمر لم يقل به احد غيره[3].

ونرى انّ ما ذهب اليه سيبويه ومن تبعه من اللغويين هو الأحسن في هذا المجال، وذلك لأنّ دلالة المصدر بصورة عامة تختلف عن دلالة مصدر المرّة، لأنّ المصدر يدل على الحدث بصورة مطلقة دون التقيد بشيء، أمّا مصدر المرّة فإنّه يدل على الحدث قد حصل مرّة

---

(١) ينظر ليس في كلام العرب / ٢٨.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٥، وينظر المقتضب ٣/ ٣٧٢، والأصول ٣/ ١٤٠، والتسهيل / ٢٠٧، وشرح الشافية ١/ ١٨، وتصريف الأسماء / ٤٩، والمدخل الى علم الصرف/ ٧٧، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه/ ٢٢٤.

(٣) ينظر في شرح الشافية ١/ ١٧٩.

واحدة. فإذا كان المصدر مختوماً بـــ "التاء" فإنّه لا يتحدد بالمرّة في الاستعمال، نحـــو قولنـــا: "رّحِمته رَحمة" فإنّ "رَحْمة" في الاستعمال تدلّ على مطلق الرحمة وليست رَحْمة واحـــدة. وان كانت التاء ملازمة لبناء المصدر الأصلي وعلى زنة (فَعْلة) فانّه يوصف بما يدل على الوحـــدة لكي يتحد بالمرّة والأدلّ على مطلق الحدث[١].

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه انّ الميزان الصرفي لمصدر المرّة، قد اتفق عليه اللغويـــون هو (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام ولكن هذا الثبات في هذا الـــوزن لا يســـتمر، إذ شذّت كلمتان عن هذا الميزان جاءتا للدلالة على المرّة ولم تكونا على زنة (فَعْلَة)، الأول هـــي "حِجَّة" على زِنة (فِعْلَة) بكسر الفاء، والثانية "رُؤْيَة" على زنة (فُعْلَة) بضم الفـــاء، قـــال ابـــن خالويه: "ليس في كلام العرب المصدر للمرّة الواحدة، إلاّ على (فَعْلَة) نحـــو سَـــجْدَت سَـــجْدَة واحدةً، قُمْتُ قَوْمَة واحدة إلا حرفين حججت حِجّة واحدة، ورأيت رُؤْية واحدة، بالضم وســـائر الكلام بالفتح، فأما الحال فمكسور لا غير ما أحسن هِمّته ورِكْبته وحدثني ابو عمر عـــن ابـــن الأعرابي رأيته رَأية واحدة بالفتح- فهذا على أصل ما يجب..."[٢].

نلاحظ أن التغير قد أصاب الوزن الأصلي لمصدر المرّة (فَعْلَة)، في حركـــة الفـــاء ،إذ تحوّلت في كلمتين من الفتح الى الكسر، ومن الفتح الى الضم، إذ نتج عن ذلـــك كمـــا ذكرنـــا وزنان: الأول (فِعْلة) والثاني (فُعْلة) والكلمتان اللتان اندرجتا تحتهما "حِجَّة" – (فِعْلَة) و "رُؤْيَة" – (فُعْلة).

ومما لاشك ان هذا التحول في الميزان الصرفي (فَعْلة)، لم يكن اعتباطياً بقدر ما يتعلـــق بلفظ الكلمة، وذلك لو اننّا جعلنا كلمة "رُؤْيَة" على الميزان الأصلي لمصدر المرّة (فَعْلة) لكانت النتيجة "رُؤْية"، لأدى ذلك ان تأخذ الهمزة شكل الألف، لأنّها ساكنة ومسبوقة بفتحـــة وتصـــبح الكلمة بعد ذلك "رَأْية" وهذا يبعد الكلمة عن المقصود بها في الكلام وهي على المرّة.

أما كلمة "حِجّة" فلو جعلناها على الميزان الصرفي الأصلي لكانت النتيجة "حَجَّـــة" لأدى ذلك الى توالي فتحتين وبينهما حرف ساكن "حِجْجَة" إذ انّ الحرف الساكن يؤدي الى وقف في وسط الكلمة مما يؤدي الى ثقل في نطقها.

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٣٣، والحاشية (١) في الصفحة نفسها.

(٢) ليس من كلام العرب/ ٢٦.

٩ - الميزان الصرّفي لصيغة "فُعُول" وما يطرأ عليها من تبدل في حركة "الفاء"

انّ صيغة (فُعُول) من المصادر الخاصة بالفعل الثلاثي[١]، ولكن احياناً يحصل تبدل في حركة فانه إذ تتحول من الضم الى الفتح إذ تكون الصيغة بالشكل الآتي: (فَعُول) وقد ذهب سيبويه الى ان هذا المصدر قد سُمِع عن العرب وان كان مخالفاً لأصله الذي هو عليه (فُعُول)، إذ قال: "هذا باب ما جاء من المصادر على (فَعُول) وذلك قولك – توضَّأتُ وَضُوءاً حَسَناً وأولعتُ بع وَلوُعاً، سمعنا من العرب من يقول: وقدت النار وَقُوداً عالياً وقَبِله قَبُولاً، والوُقُود أكثر الوَقُود الحطب، وتقول: إنّ على فلان لَقُبولا فهذا مفتوح...فهذه أشياء تجيء مختلفة ولا تطرد..."[٢].

نفهم من كلام سيبويه انّ تحول الميزان الصرفي من (فُعُول) الى (فَعُول) ليس مطرداً، أي ليس قياسياً في الكلام وانّ قوله (من العرب) يشعر بأنّ المسألة محددة بقبائل معينة، إذ قد تكون لهجة من اللهجات، وهو يعد "الُوقود" أكثر استعمالاً وان جاء بالفتح فهو من الأسماء.

إما الأخفش، فيذهب الى ان (فَعُول) بالفتح هو اسم ، وبالضم هو مصدر، وقد ذكر ذلك في قوله تعالى {وَقُودها الناس والحِجارة}[٣]، إذ قال "الوَقُود" بالفتح هو الحطب ، والوُقُود بالضم، الاتقاد وهو الفعل، ومثل ذلك الوَضُوء وهو الماء والوُضُوء هو الفعل...وزعموا انّهما لغتان بمعنى واحد، يقال: الوَقُود والوُقود ويجوز ان يعني بهما الحطب ويجوز ان يعني بهما الفعل"[٤].

أما ابو سهل الهروي، فقد ذهب الى انّ ما جاء بالضم يعد مصدراً وانّ ما جاء بالفتح يعد اسماً إذ قال: "...او تكون معدّة لذلك وهو "الوَقُود والطَّهُور والوَضُوء والوَجُور يعني الاسم والمصدر بالضم، فالوَقُود بفتح الواو اسم لما توقد به النار من حطب وغيره فإذا ضمت الواو كان مصدراً تقول وقدتُ النار تَقِد وُقُوداً أي اشتعلت والطَّهُور بالفتح الماء الذي يتطهر به أي يتوضأ ويغتسل وتزال الاقذار والنجاسات فإذا ضممت الطاء كان مصدراً تقول طهر الماء وطَهُر يَطْهُر طُهُوراً وطَهارة أي صار طاهراً والوَضُوء بفتح الواو اسماً للماء الذي يتوضأ به أي يتنظف ويزال الوسخ فإذا ضممت الواو كان مصدراً تقول وَضُوء الشيء وُضُوءاً إذا حَسُن وتنظَّف، والوَجُور الدواء نقول وَجَرْت الصبي الدواء وأوْجَرْتَه واسمه الوَجُور والسَحور والفَطور والبَّرود ونحو ذلك، فالسَحُور اسم لما يأكل او يُشْرَب في السحر

---

(١) سنتكلم عن المصادر التي جاءت على زنة (فُعُول) الخاصة بالفعال الثلاثي او غير الثلاثي، لأن الكلام ينطبق على الحالتين لأنها صيغة مسموعة في كليهما.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٢.

(٣) سورة البقرة / ٢٤.

(٤) معاني القرآن "الأخفش" ١/ ٢١٢.

والفَطور اسم لما يأكله الصائم عند إفطاره... والبَّرود اسم لكل ما بردت فيه شيئاً ومنه قيل للكحل للذي تكحل به العين ليتبرّد من وجعها. وهو حسن القَبول، أي الرّضا وهو مصدر قَبِل الشيء بكسر الياء يَقْبَله إذا رضيته، وهو الوَلوع من أوْلَع بالشيء اذا لازمه وعاود فعله..."[١].

أمّا الصيمري فإنّه يرى انّ خمسة مصادر جاءت على زنة (فَعُول) فقط ولا يعرف غيرها وهي "الوَضُوء والوُضُوء والطَّهُور والطُّهُور والوَلُوع والوُلُوع' والوَقود والوُقود والقَبول والقُبُول..."[٢]. وهذا ما ذهب اليه الرضي أيضاً[٣]، وقد ذكر محققو كتاب شرح الشافية الى ان الوَضوء والوَلوع والطَّهور أخذت من تَوضّأ وأوْلَعَ وتَطَّهَر فهي أسماء مصادر أريد بها الحدث سواء أكانت مضمومة ام مفتوحة[٤].

نلاحظ من أقوال اللغويين السابقة أنّ التحول الذي أصاب حركة فاء صيغة (فُعُول) وجعلها تتحول الى صيغة أخرى (فَعُول) جعل الصيغة الثانية ، بفتح الفاء تجمع بين المصدرية والاسمية، ولا يتحدد ذلك إلا من طريق الاستعمال وكذلك فإنّ الصيغ التي اندرجت تحت صيغة (فَعُول) قليلة جداً ولا تشكل ظاهرة يمكن القياس عليها بحيث يمكننا ان نجعل كل ما جاء من المصادر على زنة (فُعُول) بضم الفاء على زنة (فَعُول) بفتح الفاء، إذ إنّها قليلة العدد وأنّ اللغويين لم يضعوا لها حدا وهم كما رأينا يعدون ما جاء منها بالضّم من المصادر وما جاء بالفتح من الأسماء وليس لهم في ذلك أي أساس يستندون إليه ما عدا السماع.

وأمر آخر علينا ان نذكره هو انّ اللغويين لم يذكروا تحت مصادر الفعل الثلاثي ولا غير الثلاثي، مصدراً قياسياً على زنة (فَعُول)، فهو إذن من المصادر المسموعة. والمصادر التي شاعت على زنة "فَعُول" لا تتعدى الكلمات القليلة التي ذكرت سابقاً والتي ذكرتها كتب اللغة والمعاجم[٥]. والمسألة الأخرى انّ صيغة "فَعُول" تطرد في الأسماء دون المصادر.

١٠ - اختلاف اللغويين في ميزان صيغة "أشْيَاء"

انّ القلب المكاني، ظاهرة كبيرة في اللغة العربية، وهي ليست اعتباطية بقدر ما هي حاجة يحتاج الكلام اليها، لأنّ القلب المكاني هو ان يغير ترتيب حروف الكلمة عن الصيغ

---

(١) التاريخ ٤٨- ٤٩.

(٢) التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٦٤.

(٣) ينظر شرح الشافية ١/ ١٥٩- ١٦٠.

(٤) ينظر شرح الشافية "الحاشية" ١/ ١٥٩.

(٥) ينظر لسان العرب (الجذر الثلاثي لكل مادة).

المعروفة بتقدم بعض أحرفها على البعض الآخر امّا لضرورة لفظية او للتوسع، او للتخفيف(١).

نلاحظ ان القلب المكاني يحدث أحياناً في الكلمات لأجل الضرورة، وهو كما ذكرنا كثير في الكلام، يؤدي الى حدوث تغير في حروف الميزان الصرفي لتحقيق عاية ما. وأمثلته في الكلام كثيرة، ولكن استوقفتني كلمة "أشياء" وما دار حولها من خلاف في ذلك.

يعرف القلب اذا كان تركه في الكلمة يؤدي الى منع الصرف بغير علّة، وذلك في أشياء على رأي الخليل وسيبويه، إذ قال سيبويه: "وكان أصل أشْياءَ شَيْئاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ماكُرِه من الواو وكذلك أَشاوَى أصلها أشايا، كأنّك جمعت عليها إشاوة، وكأنّ أصل إشاوة شيئاً، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء والواو كما قالوا: أَتيتُه أَتوْة وجَبَيْتُه جِبارةً والعُلْيا والعَلْيا..."(٢)، فكلمة "أَشْيَاء" عندهما "لَفْعَاء" إذ وجداها ممنوعة من الصرف لغير علة فقررا فيها القلب ليكون أصلها "شَيْئَاء" على وزن "فَعْلاء" كحمراء، فلا ينصرف لأنّ لألف التأنيث، وان كان اسم جمع لا جمعا لـ "شيء" وقد قدمت فيها "الهمزة" التي هي "لام" في موضع "الفاء" وصار "أَشْيَاء" على وزن "لأَفْعَاء" فمنعها من الصرف نظراً الى الأصل "فَعْلاء"(٣).

وهذا الذي ذهب اليه الخليل وسيبويه في تقدير وزن أشياء "لأَفْعَاء" لم نجده عند الأخفش، إذ يقدّر انّ وزن "أَشْيَاء" هو "أَفْعِلاء" . قال ابن جني: "وكان أبو الحسن يقول: أَشْياء: أفْعِلاء، وجمع (شيء) كما جُمِعَ "شاعر" على "شعراء" ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي "لام" الفعل استخفافاً وكان الأصل "أشياء" فتثقل هذا فحذفوا"(٤)، أي يرى الأخفش انّ وزن كلمة "أَشْيَاء" على أَفْعِلاء" حسب المخطط الآتي:

شَيء ← أَفْعِلاء ← أَشْيِئَاء ← اجتمعت همزتان وبينهما الألف فأدى ذلك الى ثقل الكلمة فحذف الهمزة الأولى فكانت النتيجة: أَشْياء.

وأرى انّ وزن الكلمة بعد الحذف لا يستقر على "أَفْعِلاء"، بل على "أَفْعِاء لأننا كما نعرف في الميزان الصرفي يحصل التقابل بين أصل الكلمة وأحرف الميزان فإذا سقط حرف من الكلمة يؤدي الى سقوط حرف من الميزان الصرفي فعلى ذلك فان وزن أَشْيَاء على رأي الأخفش :

أَفْعِلاء ← أَفْعِاء" ← أَفْعَاء.

---

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه / ١٢١.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٨٠- ٣٨١.

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه/ ١٢٦.

(٤) المنصف ٢/ ٩٤.

أما الكسائي فقد ذهب الى ان وزن (أشْيَاء) هو "أَفْعَال". قال ابن جني: "...وذهب الكسائي الى "أشْياء" "أَفْعَال" بمنزلة أبيات وأشباح، إلا انها لما جمعت على "أشياوات" أشبهت ما واحدة ، على فَعلاء"، فلم تصرف لأنّها جرت مجرى (صحراء وصحراوات، وهذا انّما حمله عليه ، وسوّغه له ارتكابه اللّفظ لأن "أشْيَاء" أشْبَهت ""أحياء" جمع حيّ فكما أن "أحياء" "أفْعَال" لا محالة فكذلك "أشْياء" عنده "أفْعَال"..."[1]، فالكسائي كما نلاحظ يرى انّ وزن "أشْيَاء" على "أفْعَال"، دون حدوث أي تغيّر في الميزان الصرفي، على اعتبار ان مفردها هو "شيء" ثم جعله على وزن "أفْعَال ←أشْياء".

أما الفراء فانه يوافق الأخفش في وزن الكلمة على "أفْعِلاء" محذوفة اللام، إلا انّه يختلف عنه في تقدير الكلمة إذ يجعل مفردها محذوفاً من "شيء" حَمْلاً على كلمة "هيّن" التي جمعها "أَهْوِناء" على "أفْعِلاء" ، قال ابن جني: "وأما الفراء –فذهب الى ان "أشْياء- أفْعِلاء" محذوفة اللام- كما رأى ابو الحسن إلاّ أنّه إدّعى ان "شَيئاً" محذوف من "شَيِّءٍ" كما قالوا في "هَيِّنْ" فكما جمعوا "هَيّناً" على "أفعِلاء" فقالوا "أهوَناء" كذلك جمعوا "شَيئاً" على "أفْعِلاء" لأنّ أصله "شيِّء" عنده..."[2]، فوزن الكلمة عند الفرّاء هي "أفْعِلاء" ما عدا الاختلاف في المفرد كما لاحظنا ذلك.

ونحن نميل الى ما ذهب اليه الخليل وسيبويه في تقرير الميزان الصرفي لكلمة "أشْيَاء- لَفْعَاء" لانهما لم يسقطا من حروف الكلمة أي حرف، ما عدا القلب الذي حصل في الكلمة، بعكس الأخفش والفراء، فإنّهما قد اسقطا من الكلمة "لام الكلمة" واللام كما نعرف من أحرف الميزان الصرفي – الأساسية، وكذلك ما ذكره ابن جني في هذا المجال: "فهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن، ألا ترى انّه لا يلزمه ان يقول "شَيئات" لأنها ليست بجمع كَسِر عليه "شيء" وإنّما هي اسم للجمع بمنزلة "نفر ورهط" فكما تقول نُفَير ورُهَيط، كذلك جاز ان تقول "أُشْيَّاء" فمن هنا قوى قول الخليل وضعف قول ابي الحسن، وهذا الذي يلزم "أبا الحسن للفرّاء، لأنّهما جميعاً يقولان: أنهما "أفْعِلاء" ولا يلزم ذلك الكسائي لأنها عنده "أفْعَال" و "أَفْعَال" تحقر على لفظها"[3].

تلخيصاً لما ورد في البحث –علينا ان نقول ان موضوع التحوّل الذي يحصل في الميزان الصرفي من حذف او تقديم او تأخير ، يعد مسألة في غاية الأهمية وتستحق الوقوف عليها، وهذه المسألة وجدتها منتشرة انتشاراً كبيراً في الموضوعات الصرفية، إذ لا يكاد يخلو

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٩٥-٩٦.

(٢) المنصف ٢/ ٩٦، وينظر تفصيل ردّ ابن جني على هذه المسألة في المنصف ٢/ ٩٤ وما بعدها، وذلك لضيق المقام.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ١٠١.

منها أي موضوع صرفي وقد عالجها اللغويون القدماء بحذر كبير وحاولوا ان يجدوا لها ما يسوغها، وقد حاولت ان أضع يدي على عدد منها لنضعها بين يدي القارئ الكريم ، لننبه من خلال ذلك ان الوزن الصرفي العام الذي وضعه القدماء والذي توصلوا إليه من خلال استقراء اللغة، لم يكن ينطبق على كل الكلمات التي يحصل بينها التوافق وبين الميزان الصرفي إذ وجدنا كلمات كثيرة حادت عن ذلك الميزان، وهذا الخروج عن الميزان الصرفي لم يكن اعتباطاً، بل كان مقصوداً في الكلام، لأنّ الكلمة لو بقيت موافقة للميزان الصرفي العام لها قد تكون على اللسان والعربية تكره الكلمات الثقيلة على اللسان لذلك مالوا الى تغير أحرف الكلمة وفق قواعد معينة سنّها اللغويون، لتكون الكلمة خفيفة على اللسان وهذا التغير سيؤدي الى تغير في الميزان الصرفي، وتؤثر اللهجات أحياناً في خروج الميزان الصرفي عما هو مألوف كما لمسنا ذلك في صياغة "اسم المفعول" من الفعل الأجوف، إذ أدى ذلك الى حذف بعض أحرف الميزان الصرفي العام "مفعول".

والحقيقة انّ التحول الذي يحصل في الميزان الصرفي، كان وفق اعتبارات معينة ، ولم تكن هذه الاعتبارات بعيدة عن قواعد اللغة، إذ هو تحول متعمد لكي نحصل على كلمة موافقة للذوق العربي السليم لكي تأخذ الكلمات مجالها في الكلام، إذ لا يصح الاستغناء عنها، وكما ذكرنا فإنّ هذه الظاهرة كبيرة في اللغة، وأنّ ما ذكرناه يمثل جانباً معيناً منها لضيق المقام.

ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم

٢- **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي، ط١، ١٩٦٥. بغداد.

٣- **الأصول في النحو**، ابن السرج ، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٢، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٧م، بيروت.

٤- **الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين)**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١، مطبعة الاستقامة، ١٩٤٥م، القاهرة.

٥- **أوزان الفعل ومعانيها**، الدكتور هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب ، النجف. ١٩٧١م.

٦- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧م.

٧- **التبصرة والتذكرة**، للصيمري، تحقيق: الدكتور فتحي احمد مصطفى، ط١، الناشر: دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
٨- **تصريف الأسماء**، الأستاذ محمد طنطناوي، ط٥، مطبعة وادي الملوك، ١٩٥٥م.
٩- **التلويح في شرح الفصيح** للهروي، نشر وتعليق الاستاذ محمد عبد المنعم خفاجي، ط١، مكتبة التوحيد بدرب الجمامير، ١٩٤٩م.
١٠- **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة ، مصر، ١٩٦٤م.
١١- **شرح شافية ابن الحاجب** للرضي الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٧٥م.
١٢- **شرح المفصل**، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
١٣- **كتاب سيبويه**، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
١٤- **لسان العرب**، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت، ١٩٥٦م.
١٥- **ليس في كلام العرب** لابن خالويه، ترتيب وتحقيق وتعليق: معجم لغوي، الدكتور محمد ابو الفتح شريف، مكتبة الشباب، القسم الاول.
١٦- **المدخل الى علم النحو والصرف**، الدكتور عبد العزيز عتيق، ط٢، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤م.
١٧- **معاني القرآن** للأخفش، تحقيق: الدكتور عبد الأمير الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.
١٨- **المقتضب** لابي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.
١٩- **الممتع في التصريف** لابن عصفور، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط٣، منشورات دار الافاق الجديد'، بيروت ١٩٧٨م.
٢٠- **المنصف** شرح الامام ابي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله امين، مطبعة البابي الحلبي، مصر١٩٥٤م.
٢١- **المهذب في علم التصريف**، الدكتور هاشم طه شلاش والدكتور صلاح الفرطوسي والدكتور عبد الجليل عبيد، جامعة بغداد، ١٩٨٩م.